

Distr.: General
16 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارة الصراعات وحل الصراعات وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع

بيان مقدم من مجلس كتالونيا الوطني للمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



مقدمة

إن الحروب اعتداء على كرامة الإنسان وعلى الحق ذاته في أن يكون المرء إنساناً. وتشكل النساء والأطفال ضحايا الحروب الرئيسيين لأن لا حيلة لديهم للدفاع عن أنفسهم ولأنهم أقل الناس مناعة في مواجهتها، وأشدّهم معاناة من جراء أي نزاع مسلح.

ويشكل السكان المدنيون هدفاً استراتيجياً. وغالباً ما تنطوي الحروب على دوافع مستترة تتمثل في التطهير العرقي والعنصرية وكرهية الأجانب. وفي الحروب الداخلية التي تشهدها البلدان نجد أن الضعفاء والمهمشين هم أشد الناس معاناة.

وجميع النزاعات تفضي إلى التدمير. فما علينا إلا التفكير في الألغام الأرضية الموجودة في بلدان معينة بأعداد لا تحصى، والتي كونها تشكل خطراً مجهولاً تتسبب في قتل وتشويه العديد من الأشخاص الذين لا حول لهم ولا قوة.

وغالبية النساء في العالم يعشن في خطر دائم ويقاسين شتى أنواع العنف، ويشاركن في ذلك العديد من الأطفال والمسنين، ولذا فهم يشكلون الغالبية العظمى من ضحايا النزاعات نظراً لهشاشة وضعهم.

وفي البنغال وكمبوديا وبيرو والصومال والبوسنة ورواندا وبوروندي والشيستان وليبيريا أمثلة على نساء وقعن ضحايا الاغتصاب الجماعي والحمل القسري والاتجار بهن كبغايا وأنشطة الدعارة. وعانين أسوأ أنواع الإذلال والأعمال المهملية وغيرها من الجرائم المعتبرة جرائم ضد الإنسانية.

وتنص المادة ٧ من نظام روما الأساسي على أن الاغتصاب والاستعباد الجنسي والحمل القسري والتعقيم القسري وأي أشكال أخرى من إساءة المعاملة على مثل هذه الدرجة من الخطورة جرائم ضد الإنسانية.

وتصبح الدول مسؤولة لدى امتناعها عن تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالتعذيب والاتجار الدولي بالمخدرات وانتهاك ما للمرأة من حقوق كإنسان. وتتحمل الدول مسؤولية عدم تطبيق القانون الجنائي الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وننتجت عملية العدالة العالمية هذه، التي تجلب معها تحمل مسؤولية جرائم الحرب، من الجهد التدريجي الذي بذلته الأوساط القانونية الدولية والمجتمع المدني، من مثل المنظمات غير الحكومية، لكسر حواجز الحصانة والإفلات من العقاب التي تحول دون محاسبة الدول ومسؤوليها الرسميين على جرائم الحرب التي تستهدف النساء.

ولا بد من شجب الإجحاف والتصدي للمراوغات واقتراح القواعد. ودور النساء هو الاحتجاج والقيام بحملات مناهضة للحروب وللأسباب الكامنة وراء العنف. وللتأكد من أن حقوق المرأة الأساسية محمية، لا بد من أن يتسنى لها الاستقلال اقتصاديا وأن تتاح لها إمكانية التعلم وأن تمثل على جميع مستويات صنع القرارات في الحكومات والمؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية. ولا بد من أن تقوم بهذا الدور نساء ينشدن السلام من أعماقهن، نساء يرفضن أن يربط بينهن سياسيا واقتصاديا وبين مصالح صناعة الأسلحة.

دور النساء

إننا نعتبر علم السياسة فن التوافق في الآراء الذي يتم التوصل إليه عن طريق الحوار وتنوع المصالح.

نحن بحاجة إلى أن تتوافر للنساء بشكل طبيعي إمكانية تبوؤ مناصب صنع القرارات التي تتعلق بالنزاعات المسلحة واتخاذ الإجراءات التي تصب في اتجاه توعية الحكومات والمرشدين العامين، وإلى توعية السكان بجميع حقوق البشر وتنقيفهم في هذا المجال.

وإلى اتباع سياسات صحيحة تهدف إلى تحقيق تنمية دائمة، وتعميم سياسة تتمثل في تعزيز قدرات النساء ومكانتهن، بالاعتراف بأدوارهن في بناء السلام وصنع القرار.

وإلى وضع سياسة دقيقة في مجال مواءمة التشريعات الداخلية مع الصكوك القانونية الدولية التي تقتضي إعمال الحقوق بشكل فعال. ولا بد لأعضاء المجتمع الدولي، والأفراد في داخل أوطانهم من احترام رسالة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع ما يضمنه من موانئ إضافية، هذا الإعلان الذي يستبعد جميع أنواع التمييز القائم على أساس دين الشخص وانتمائه العرقي ولون بشرته ونوع جنسه ولغته ورأيه وأصله وجنسيته.

وإلى العمل بصورة فعلية على صياغة نصوص ومعاهدات تشريعية وتنظيمية تحمي النساء ونشرها على الصعيد الوطني، لا سيما في مجالات التعليم والإعلام والتوعية.

وإلى التشجيع على توخي الشفافية في إدارة الشؤون العامة والعمل على إقرار سيادة القانون بحق.

وإلى دعم المبادرات المحلية وتدعيم التحالفات وتوفير الموارد لبناء ثقافة السلام وتطويرها.

استراتيجيات حل النزاعات

لا بد من مشاركة المرأة في السعي إلى حل النزاعات، وذلك بتأديتها دور مباشر لتكفل أعمال حقوقها والاستماع إلى آرائها.

والنهوض بمنظومة قيم ديمقراطية تضمن مشاركة المرأة فعليا في الحياة السياسية.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لها من أن تطالب بدورها باعتبارها قوة اجتماعية وذلك للتأثير في الحلول التي يجب أن تكون منصفة، وتطالب باحترام المعايير الدولية المعتمدة في مجال النزاعات.

ويمكن تأدية هذا الدور عن طريق المنظمات غير الحكومية والجمعيات وشرائح نسائية معينة. ويمكن أن يتخذ التحرك شكل مسيرات وعرائض ورسائل واتهامات وغير ذلك من الفعاليات العامة وغير العامة.

وفي وسع النساء كشف النقاب عن الوقائع الأليمة التي عشنها. وعليهن اتخاذ إجراءات محددة تكفل التوصل إلى حلول سريعة عبر اعتماد نهج عام وإجراء تحليل شامل للمسائل الراهنة، مع أخذ مستوى النزاع في الاعتبار، ليثبتن بذلك سعة إدراكهن وقدرتهن على حل النزاع باستخدام ما يتمتعن به من حساسية وحس.

ويجب عليهن التضامن بصدق بغية بناء السلام وتوطيده. ويتأتى ذلك عن طريق الوساطة والتوفيق والتصالح، مع تأييد الطرائق غير العنيفة لحل النزاعات. ومن أجل أن يكنّ قادرات على التفاوض، يجب أن يتلقين التدريب المكثف وأن يحصلن على المعلومات الكاملة المتعلقة بالنزاعات وأن يكن على مستوى القاعدة شديداً الوعي بمجريات الأمور.

ويجب عليهن ترويج السياسات التي تشرك النساء في إعادة بناء الهياكل المدمرة، مع أخذ شواغلهم ومصالحهم في الاعتبار. فمن الضحايا الرئيسيين لهذه النزاعات ولعمليات الاغتصاب والاتجار بمن كبغايا والأنشطة الدعارة ولالإيدز والفقر المدقع والأمية. وعليهن التأزر لتحقيق أهدافهن المشتركة.

الاستنتاجات

يجب توعية الحكومات والمرشدين العامين والفئات الواسعة النفوذ والجماعات الدينية والنساء العاملات في المهن القانونية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية بضرورة احترام حقوق الناس والأسرة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسات المتعلقة بالبيئة ومواءمة التشريعات الداخلية مع الصكوك القانونية الدولية والعمل على تطبيق هذه النصوص تطبيقاً فعلياً.

ويجب تثقيف وإعلام المواطنين بالحقوق المسجلة رسمياً والحقوق غير الرسمية وبما تتركه النزاعات المسلحة وأعمال القوى المتمردة من أثر في النساء والفتيات ودورهن في النزاعات.

ويجب تعميم ثقافة السلام التي يتعين بناؤها وتطويرها عبر اعتماد استراتيجيات متعددة. وتعزيز الشفافية في إدارة الشؤون العامة باستحداث صكوك تضمن حسن الإدارة.

ويجب محاربة جميع سياسات الاستبعاد لاسيما جميع أنواع التمييز وكرهية الأجانب والعنصرية والتطرف السياسي أو الديني.

ويجب المطالبة والاستئثار بدور رئيسي تؤديه النساء في البحث عن حلول مع اشتراط احترام المعايير الوطنية والدولية.

ويجب نشر سياسة تدعو إلى مشاركة النساء في إعادة بناء الهيكليات المدمرة، مع مراعاة التخصصات التي تبرع فيها المرأة.

ويجب تشكيل منظمات تستخدمها النساء لإيضاح مخاوفهن وتنسيق اقتراحاتهن لحل الأزمات.

ويجب عليهن الطلب من الأمم المتحدة تشكيل فريق من المراقبين ليقوم بزيارات دورية إلى البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة واتهمت بانتهاك حقوق النساء والأطفال.

ويجب أن يحظر رسمياً تضمين الاتفاقات التي يتم التوصل إليها لحل النزاعات أي أحكام تمنح العفو أو تضمن الإفلات من العقاب، لا سيما في مجال الجرائم المرتكبة في حق النساء والأطفال.